



منظمة التعاون الإسلامي

الأصل: إنجليزي

OIC/COMCEC-FC-37/2021

تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الاجتماع السابع والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة
التعاون الإسلامي (كومسيك)

اجتماع افتراضي، 8-9 يونيو 2021

فهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
1	مقدمة	أولا
2	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	ثانيا
7	التوظيف والإنتاجية	ثالثا
8	التجارة الإسلامية البينية والاستثمار الإسلامي البيني	رابعا
16	تنمية قطاع السياحة	خامسا
18	التعاون في مجال النقل	سادسا
20	دور القطاع الخاص	سابعا
23	برامج التخفيف من وطأة الفقر	ثامنا
28	المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	تاسعا
31	خاتمة	عاشرا
	ملحق	الحادي عشر

أولاً- مقدمة

1. يتضمن تقرير الأمين العام أحدث الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي منذ انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لكومسيك التي عقدت افتراضياً يومي 25 و26 نوفمبر 2020. وتهدف هذه الإجراءات إلى متابعة تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية وكومسيك وغيره من الاجتماعات الوزارية في منظمة التعاون الإسلامي.

2. سلط التقرير الضوء على سلسلة التدخلات التي نفذتها مؤسسات المنظمة ذات الصلة من خلال المشاريع الجارية في مجالات التجارة، والاستثمار، والبنى التحتية، وتنمية الصناعات الزراعية، وتنمية القطاع الخاص، وعقد ورشة عمل حول السياحة الحلال وندوة حول جمع وتحليل البيانات حول التجارة والخدمات، وورشة عمل حول تجارة المنتجات الزراعية، وإطلاق منصة تمويل التجارة الرقمية، ووضع إطار للتعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي بشأن تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية والتي كانت من أبرز البنود على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد الاستعراض.

3. على الصعيد العالمي، ترتبط الاقتصادات ببعضها البعض من خلال التدفقات عبر الحدود والعلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، وقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير متواصل على التعاملات في السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا وتمويل المشاريع والمساعدات الفنية ورأس المال التمويلي والاستثمار الأجنبي المباشر والخدمات المصرفية الدولية وأسعار الصرف. وفي هذا الصدد، سلط التقرير الضوء على الأنشطة المنفذة خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر وبرامج التنمية الإقليمية، المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من تأثير جائحة كورونا، من بين أمور أخرى. وأشار التقرير أيضاً إلى بعض مشاريع التعافي من فيروس كورونا، بما في ذلك برنامج "البدء من جديد" من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة كوفيد-19 عن طريق توفير التمويل التجاري، وخطوط التمويل للدول الأعضاء، والذي سيساعد البلدان الأعضاء في المنظمة على استعادة اقتصاداتها والتعافي من الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

4. ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بنسبة التجارة الإسلامية البينية إلى 25 في المائة بحلول عام 2025، بما في ذلك الهدف المتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة عقب التنفيذ المتوقع لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. أما البرامج الأخرى التي تم إعدادها وتنفيذها خلال السنة قيد الاستعراض فتهم مجالات التصنيع، والتعاون في قطاع النقل، والطاقة، والسياحة، والعمل، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، ودور القطاع الخاص وتنمية ريادة المشاريع.

5. ويتناول هذا التقرير، علاوة على مختلف الأنشطة التي نفذتها الأمانة العامة خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشطة العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي. وفي إطار المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق الأمانة العامة فيما يخص تنسيق عمل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، نظمت الأمانة العامة الاجتماع التشاوري الافتراضي للجنة الفرعية المعنية بالتجارة والتنمية والمنبثقة عن الاجتماع السنوي التنسيقي لمؤسسات المنظمة يوم 28/1/2021. حيث اسنعرض الاجتماع واعتمد هيكل اللجنة الفرعية وآلية عملها من أجل تحسين التنسيق والتعاون بين مؤسسات المنظمة وتحديد وتوزيع الأنشطة المشتركة بين أعضاء اللجنة.

ثانياً- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

6. تظل الزراعة أحد أهم القطاعات في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بوصفها مصدراً للدخل والتوظيف لملايين الناس. وفي هذا الصدد، وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية من أجل تنفيذ سياسات وقرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي:

أ) أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

• الاجتماع الثالث للجمعية العمومية

7. عُقد الاجتماع الثالث للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي يومي 2 و3 ديسمبر 2020 افتراضياً برئاسة جمهورية تركيا. وحضر الاجتماع الوزراء وكبار الموظفين من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلو مؤسسات المنظمة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة.

8. تحت شعار " التنمية المستدامة للأمن الغذائي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي"، ناقش الاجتماع الثالث للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المسائل المتعلقة بميزانية المنظمة وأنشطتها ومشاريعها، واطعاً في الاعتبار الآثار السيئة لجائحة كوفيد 19 على الأمن الغذائي والتغذية لملايين الأشخاص حول العالم، وأكد الاجتماع أيضاً على الأهمية البالغة للعمل الجماعي في التخفيف من الآثار السلبية للوباء.

9. اعتمد الاجتماع الثالث في ختام أعماله عدة قرارات تتعلق، من بين أمور أخرى، في معظمها بميزانية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وكذلك مشروعات تنمية السلع الزراعية الاستراتيجية وإنشاء احتياطات الأمن الغذائي. كما قررت الجمعية العمومية عقد اجتماعها الرابع في نور سلطان بجمهورية كازاخستان عام 2021.

• توقيع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

10. خلال هذه السنة، وقعت المملكة المغربية والجمهورية التونسية النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بينما صادقت دولة ليبيا على النظام وأودعت وثائق تصديقه لدى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وعليه، بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي وقعت النظام الأساسي 36 دولة، في حين صادقت 16 دولة عليه حتى الآن.

• المؤتمر الدولي حول تأسيس احتياطات الأمن الغذائي بمنظمة التعاون الإسلامي

11. نظمت الأمانة العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في 6/4/2021، المؤتمر الدولي حول تأسيس احتياطات الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي، وعقدت المؤتمر افتراضيا عبر منصة زوم، وكان الهدف من المؤتمر مراجعة دراسة الجدوى التمهيدية التي أعدتها الأمانة العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بالتعاون مع الشركة الاستشارية الإيطالية (LA International Cooperation). وحضر المؤتمر خبراء من الإدارات ذات الصلة من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك ممثلو المؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي.

12. خلال المؤتمر، حدد ممثلو الشركة الاستشارية الغرض العام من احتياطات الأمن الغذائي وقدموا مسودة دراسة جدوى تمهيدية لتأسيس احتياطات الأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مشروع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي على أساس إقليمي أو شبه إقليمي. حيث تضمنت مسودة دراسة الجدوى التمهيدية المقدمة الخيارات الممكنة فيما يتعلق بما يلي: (1) تقسيم الدول الى مجموعات من حيث احتياطات الأمن الغذائي الإقليمية أو شبه الإقليمية. (2) الحجم المطلوب من السلع الغذائية ونوعها في احتياطات الأمن الغذائي الإقليمية وشبه الإقليمية؛ (3) الآليات والخيارات عند سحب وتجديد المخزونات الغذائية؛ (4) مبادئ إدارة احتياطات الأمن الغذائي، إضافة الى مواضيع أخرى.

13. خلص المؤتمر الى نتيجة مفادها أن العديد من جوانب إدارة احتياطات الأمن الغذائي، بما في ذلك الجوانب الفنية والتصميمية والمالية والجغرافية واللوجستية، وكذلك تجميع البلدان على أساس إقليمي أو شبه إقليمي، بحاجة إلى مزيد من الدراسة. كما شدد على أهمية تعزيز التعاون البيئي في منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الزراعة، وخاصة التجارة والاستثمار وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وأوصى كذلك بعقد اجتماعات بشأن التجميع المقترح للبلدان، ووضع دراسات جدوى كاملة لكل احتياطي أمن غذائي إقليمي أو شبه إقليمي.

• الاجتماع الأول لمركز التمييز الإقليمي للمجموعة الفرعية الآسيوية الأولى الخاصة بالقمح

14. تم تنظيم الاجتماع الأول لمركز التمييز الإقليمي للمجموعة الفرعية الآسيوية الأولى الخاصة بالقمح بالاشتراك مع الأمانة العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والمعهد المركزي لبحوث المحاصيل الحقلية التابع لوزارة الزراعة والغابات التركية، في 2021/4/7، افتراضياً عبر منصة زووم. ويهدف الاجتماع إلى تقييم الوضع الحالي لإنتاج القمح في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومراجعة الممارسات والبحوث الدولية في هذا المجال، ومناقشة سبل ووسائل تحسين أصناف القمح والحفاظ عليها.

15. خلال الاجتماع، قدم مندوبون من باكستان وبنغلاديش وأذربيجان وكازاخستان وتركيا عروضاً حول مختلف جوانب إنتاج القمح وكذلك تطوير ممارسات وتقنيات حديثة لزراعة القمح. كما سلط ممثلو المؤسسات الإقليمية والدولية مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز الدولي لتحسين الذرة والقمح والمركز الدولي للزراعة الملحية، بتسليط الضوء على أنشطة كل منهم من أجل تطوير أصناف من القمح عالية الإنتاج ومغذية ومقاومة للأمراض ومناسبة لمناخ البلدان المهتمة بزراعة القمح عالمياً، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

16. شمل الاجتماع جلسة لتبادل الخبرات، وأكد المشاركون أن تنظيم مثل هذه الفعاليات بحضور مؤسسات بحثية، يمكن أن يوفر فرصة لنقل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة وكذلك تعزيز التبادل البحثي بشأن إنتاج القمح، بما في ذلك تطوير أصناف من القمح عالية الإنتاج في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أوصى الاجتماع بضرورة استمرار أمانة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في عقد المزيد من الاجتماعات لمؤسسات البحوث الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول القمح والمحاصيل الغذائية الهامة الأخرى.

ب) المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

17. بناء على ما ورد في تقرير الدورة السادسة والثلاثين للكمسيك، تقدمت حكومة الجمهورية التركية مشكورة بعرض لاستضافة المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في اسطنبول، تركيا، في الفترة من 16 إلى 18 / 6 / 2020. إلا أنه أرجئ بسبب جائحة كوفيد 19، وسوف يعلن عن الموعد الجديد للمؤتمر لاحقاً، بما في ذلك الترتيبات اللوجستية.

18. من المتوقع أن تتابع الدورة الثامنة للمؤتمر تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وتمويل المشروعات في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوف تنتظر الدورة في برامج عمل منظمة التعاون

الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكسافا)، والتي ستحدد من خلالها الأهداف الرئيسية ومجالات التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى دراسة مسائل تتعلق بإنشاء احتياطات منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي على أساس إقليمي. علاوة على ذلك، ستعين الدورة الثامنة للمؤتمر أعضاء لجنة التنسيق المقرر تشكيلها لمتابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

ج) تمويل المشاريع الزراعية من خلال البنك الإسلامي للتنمية

19. إدراكًا لأهمية قطاع الزراعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واصل البنك الإسلامي للتنمية تقديم الدعم المالي والتمويل للمشاريع الوطنية لصالح الدول الأعضاء في المنظمة. وقام البنك -وفقًا لذلك- بتجهيز واعتماد المشاريع التالية خلال هذا العام:

- 1) البرنامج الإقليمي لسلسلة قيمة الأرز (لغينيا والنيجر والسنغال وغامبيا وسيراليون) وبلغ إجمالي استثمارات البرنامج نحو 290 مليون دولار أمريكي منها 100 مليون دولار أمريكي مساهمة مالية للبنك الإسلامي للتنمية، بينما يتكفل الشركاء بباقي المبلغ؛
- 2) البرنامج الإقليمي لرسم خرائط خصوبة التربة (لغينيا ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون وغامبيا)؛
- 3) منحة لمركز الابتكار الدولي لحوض بحر آرال (أوزبكستان)؛
- 4) أنظمة الزراعة المتكاملة في المناطق المرتفعة (إندونيسيا). تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 151.654 مليون دولار أمريكي، قدمت منها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تمويلًا قدره 70 مليون دولار أمريكي.
- 5) التنمية الزراعية المروية في منطقتي إيسيك كول ونارين (قيرغيزستان) بقيمة 20 مليون دولار أمريكي؛
- 6) دعم التحول الزراعي (موريتانيا) -47.2 مليون دولار أمريكي.
- 7) مشروع التنمية الريفية المتكاملة في جنوب محافظة القصيرين (تونس) -34 مليون دولار أمريكي.

د) برامج التدريب والنشر

20. واصل مركز أنقرة، في إطار أدائه لمهامه، تنظيم برامج تدريب في مجال زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على الأمن الغذائي لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، وخلال السنة قيد الاستعراض، وفي إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الزراعية، نظم المركز الأنشطة التالية:

1) دورة تدريب عبر الإنترنت حول "تحليل سلامة الأغذية" في الفترة من 10 إلى 14 أغسطس 2020، لصالح وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية والزراعة وهيئة الغذاء والدواء في في جمهورية المالديف.

2) دورة تدريب عبر الإنترنت حول "توفير المياه وإدارتها في قطاع الزراعة" في الفترة من 24 إلى 28 أغسطس 2020، لصالح وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في جمهورية بنين.

3) دورة تدريب عبر الإنترنت حول "إحصاءات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك" لصالح المعهد الوطني للإحصاء في كوت ديفوار في الفترة من 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2020.

21. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مركز أنقرة أيضًا نسخة 2020 من تقريره بعنوان "الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويعرض هذا الإصدار الوضع الحالي بالإضافة إلى القيود والتحديات التي يواجهها قطاع الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحليل مجموعة واسعة من أحدث الإحصاءات المتاحة. وقد تم إعداد هذا التقرير أثناء جائحة كوفيد 19، لذلك تم تخصيص فصل خاص لتسليط الضوء على آثار الوباء على الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة اعتبارًا من ذلك الوقت.

22. من جانبه، نظم البنك الإسلامي للتنمية ورش عمل تدريبية لبناء القدرات لصالح الدول الأعضاء في المنظمة على النحو التالي:

أ. تطوير تقنيات إنتاج الأرز المقاوم لتغيرات المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء، في أبوجا، نيجيريا.

ب. نظم الزراعة المتكاملة في أفريقيا جنوب الصحراء، بورتو نوفو، بنين.

ج. بناء قدرات النساء في آسيا الوسطى على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي، بيشكيك، قيرغيزستان.

د. إعادة تأهيل وإدارة التربة المتأثرة بالملوحة في حوض نهر السند الباكستاني في جامشورو، السند، باكستان.

هـ) الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تواجه نقصاً حاداً في الأمن الغذائي

23. صدر في 23/3/2021 تقرير مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي عن البؤر الساخنة للجوع لعام 2021. وحلل هذا التقرير أوضاع بلدان العالم التي يتوقع أن تشهد تدهوراً حاداً في أمنها الغذائي خلال الأشهر المقبلة بين مارس ويوليو 2021. وبالنظر إلى الفترة المتوقعة، أوضح التقرير أنه يوجد حالياً 20 بلداً وحالة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تتعرض بصورة حادة لاحتمال تفاقم انعدام الأمن الغذائي، نتيجة للعوامل المتعددة والمتربطة للجوع والتي يعزز بعضها البعض. ويذكر أن (11) دولة من بين البلدان التي تم تحديدها على أنها بؤر للجوع، هي دول أعضاء بالمنظمة، وهي: أفغانستان؛ بوركينا فاسو؛ مالي. النيجر؛ نيجيريا؛ سيراليون؛ الصومال؛ السودان، موزمبيق، لبنان واليمن. ويواجه نحو 66 مليون شخصاً في هذه البلدان انعداماً حاداً للأمن الغذائي، مما يتطلب مساعدة عاجلة وفورية لإنقاذ الحياة وسبل المعيشة. ويشير الوضع الراهن إلى الحاجة المتزايدة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكثيف جهودها الجماعية لمواصلة تعزيز التعاون بينها في القطاع الزراعي بجميع أشكاله ومعالجة انعدام الأمن الغذائي بطريقة شاملة، بما في ذلك إزالة قيود الإنتاج والإمداد والاستهلاك.

ثالثاً-التوظيف والإنتاجية

24. يهدف التعاون البيئي في منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي إلى توفير العمل اللائق والسلامة والصحة المهنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك حرية تنقل القوى العاملة عبر دول المنظمة. خلال العام قيد الاستعراض، وقد واصلت منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المعنية تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الباحثين عن العمل في دول المنظمة على تطوير مهاراتهم الشخصية والتنظيمية ومعارفهم وقدراتهم، فضلاً عن تحسين قدراتهم التنافسية وبالتالي أدائهم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن معدل البطالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بلغ بين 2016 و2019 6.7% مقابل المتوسط العالمي البالغ 5.4%. ولا يزال توفير فرص عمل لائقة أولويةً بالنسبة لغالبية دول المنظمة. علاوة على ذلك، تسببت جائحة كوفيد 19 بخسائر غير مسبوقة في سوق العمل خلال عام 2020، حيث زادت البطالة العالمية بمقدار 33 مليوناً. وبناء على ذلك، تم خلال الفترة قيد الاستعراض إنجاز الأنشطة التالية:

(أ) الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل

25. كما ورد في التقرير المقدم للدورة السادسة والثلاثين للكميسي، تفضلت دولة الإمارات العربية المتحدة بطلب استضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل خلال الربع الرابع من عام 2020. إلا أنه، وبسبب ظروف جائحة وباء كورونا، بما في ذلك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تم تأجيل المؤتمر. وتعمل الأمانة العامة حاليًا مع السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة لإعادة جدولة المؤتمر في تاريخ محدد خلال هذا العام (2021).

26. من المتوقع أن تنتظر الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك الأنشطة في مجال الصحة والسلامة المهنية وتقليص البطالة وتنمية قدرات القوى العاملة والحماية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة. وستنظر كذلك في تأثير جائحة كورونا في سوق العمل بالدول الأعضاء بالمنظمة، كما سوف يتم تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل للسنتين القادمتين.

27. في ضوء ما تقدم، تحت الأمانة العامة الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل.

(ب) التوقيع على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

28. واصلت الأمانة العامة استعراض انتباه الدول الأعضاء في المنظمة إلى ضرورة توقيع النظام الأساسي لمركز العمل التابع للمنظمة والتصديق عليه لتسهيل انطلاق عمله في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، صادقت مملكة البحرين على النظام الأساسي لمركز العمل في منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، وقعت جمهورية توغو على النظام الأساسي لمركز العمل في منظمة التعاون الإسلامي في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة في أبريل 2021، ونتيجة لذلك، بلغ عدد الدول الأعضاء التي وقعت على النظام الأساسي لمركز العمل ثمانية (08). وصدقت على الاتفاقية حتى الآن، دولتان من هذه الدول وهما (أذربيجان والبحرين).

29. وفي ضوء ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ينص على أنه سوف يطبق مؤقتاً عند توقيع ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في المنظمة عليه، في حين سيدخل حيز النفاذ بشكل نهائي عندما تقدم 10 دول أعضاء صكوك تصديقها عليه.

30. وعليه، تجدد الأمانة العامة طلبها من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور في أقرب فرصة ممكنة.

(ج) دورات تدريبية وإصدارات

31. واصل مركز أنقرة، في إطار أدائه لمهامه، تنظيم برامج تدريبية في مجال تطوير المهارات لمصلحة الدول الأعضاء بالمنظمة، وعليه قام المركز خلال الفترة قيد الاستعراض بتنظيم النشاطات التالية (افتراضياً):

- 1) ورشة عمل حول "التحديات الناشئة في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني واتجاهات تنمية القدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 11-14/1/2021
- 2) ورشة عمل تدريبية حول "بناء القدرات المؤسسية لنظم معلومات فعالة تختص بسوق العمل"، 4-1/2/2021
- 3) ندوة عبر الإنترنت حول "تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنمية المهارات"، 11/2/2021
- 4) دورة تدريب حول "النهوض بمهارات ريادة الأعمال للمرأة وتمكينها"، 8-11/3/2021 ؛
- 5) ورشة عمل تدريبية حول "تطوير استراتيجية ناجحة للتوظيف والمهارات"، 29 مارس -1 أبريل 2021.
- 6) دورة تدريبية حول "اللوائح الدولية للسلامة والصحة المهنية"، 14-22/4/2021؛
- 7) دورة تدريبية حول "تطوير مناهج التعلم الإلكتروني والمواد الإلكترونية ذات الصلة"، 19-22/4/2021.

32. قدم مركز أنقرة أيضًا إصدار 2020 من "تقرير سوق العمل في منظمة التعاون الإسلامي". ويعرض هذا الإصدار تقييمًا معمقًا لاتجاهات سوق العمل الرئيسية في الدول الأعضاء في المنظمة بهدف تسليط الضوء على الوضع الحالي والتحديات الرئيسية في هذا المجال المهم وفهمها بشكل أفضل. وتم إعداد هذا التقرير أثناء جائحة كورونا، لذلك تم تخصيص فصل لتسليط الضوء على آثار الوباء على سوق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اعتبارًا من ذلك الوقت.

(د) مبادرات البنك الإسلامي للتنمية لدعم خلق الوظائف

33. أطلق البنك الإسلامي للتنمية، في إطار استجابته لجائحة كورونا، برنامج تعزيز الصمود الاقتصادي للمؤسسات الضعيفة "سيرف" الذي يهدف إلى خلق وتأمين 314 ألف فرصة عمل من خلال تمويل 150 ألف مشروع صغير و 3480 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تمت الموافقة حتى الآن على 3 مشاريع لجيبوتي والأردن وفلسطين في إطار هذا البرنامج خلال عام 2020.

34. في إطار برنامج تمكين المرأة التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والذي يهدف إلى دعم 480 شركة صغيرة ومتوسطة تملكها أو تديرها سيدات بحلول عام 2021 و 960 شركة صغيرة ومتوسطة تملكها أو تديرها سيدات بحلول عام 2023. تمت الموافقة حتى الآن على ثلاثة مشاريع للتنفيذ في بوركينا فاسو، نيجيريا. واليمن والقيمة الإجمالية للبرنامج 32.2 مليون دولار أمريكي.

35. طور البنك الإسلامي للتنمية برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكين المرأة في غرب إفريقيا الذي يهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها أو تديرها سيدات والشركات الصغيرة جدا ضمن سلسلة القيمة لانتاج الأرز في غينيا والنيجر والسنغال وسيراليون. وتم في إطار هذا البرنامج تخصيص مبلغ 11.25 مليون دولار أمريكي لأغراض الاستثمار.

رابعاً - التجارة الإسلامية البينية والاستثمار الإسلامي البيني

36. اتسمت أنشطة التجارة الإسلامية البينية باتخاذ إجراءات ومبادرات تعاونية في مجال تعزيز التجارة وتمويلها وتسهيلها وتأمين ائتمان الصادرات، فضلاً عن تطوير قطاع المنتجات الحلال وتشجيع الاستثمار والتعاون وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مختلف المشاورات وعمليات التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

أ) لمحة عن آخر المستجدات في مجال التجارة الإسلامية البينية

37. وفقاً لبيانات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغ صافي حجم التجارة الإسلامية البينية 350.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنة بـ 381.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وجاء هذا النقص البالغ 8.1% بسبب تقلب أسعار السلع بما فيها النفط، والمنتجات التعدينية والغذائية بالإضافة الى تقلبات سعر صرف الدولار واليورو، وكذلك عدم تنفيذ العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية. وبالفعل، انخفضت حصة التجارة الإسلامية البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء بنسبة 9.8% حيث كانت 21.01% في عام 2018 في حين بلغت 18.95% في عام 2019 نتيجة انخفاض عدد من الشركاء الرئيسيين داخل منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه الفترة.

38. في عام 2019، كانت البلدان الرئيسية المنخرطة في التجارة الإسلامية البينية هي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وماليزيا، وإندونيسيا، ومصر، وعمان، وباكستان، والعراق، وإيران. استحوذت هذه البلدان على 70.9% من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بإجمالي 497.2 مليار دولار أمريكي.

39. في عام 2019، حقق نحو 29 بلدا الهدف المسطر في "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي- 2025" المتعلق ببلوغ التجارة الإسلامية البينية نسبة 25%. هذه الدول هي: السودان واليمن وجيبوتي والصومال وأفغانستان وغامبيا والنيجر وطاجيكستان ولبنان وتوغو وسوريا وبنين وسيراليون والبحرين وأوغندا والأردن وعمان ومالي ومصر والسنغال وباكستان وقيرغيزستان وجزر القمر وكوت ديفوار وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان والمملكة العربية السعودية وتشاد.

40. فيما يتعلق بالتجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، انخفضت حصة الدول الإسلامية من 3.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 3.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، أي بتراجع قدره 2.3%. وكان ذلك نتيجة تقلب أسعار السلع، ووجود حواجز جمركية وغير جمركية أمام التجارة والاستثمار، والبيئة الهشة للاقتصاد والتجارة العالميين. وقد بلغت حصة التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي 9.3% في عام 2018 مقابل 9.5% من التجارة العالمية في عام 2019، أي بنمو نسبته 2.1%.

41. وفقًا لتقديرات منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن تتخفض التدفقات التجارية العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و32% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وفي أفضل الأحوال، كان من المتوقع أن تنخفض تجارة البضائع العالمية بنسبة 12.9% في عام 2020. وللتحقق من الآثار المحتملة للجائحة على تجارة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تجدر الإشارة إلى أن هيكل الصادرات لهذه البلدان يتركز بشكل كبير على الموارد والمنتجات القائمة على السلع الأساسية. لذلك، فإن الانخفاض الحاد في أسعار السلع سوف يؤثر بشكل كبير على التدفقات التجارية ليس مع بقية العالم فحسب ولكن فيما بين دول المنظمة كذلك. ويتم تقدير التغيرات المحتملة في التدفقات التجارية بناءً على المستويات الحالية لأسعار السلع الأساسية التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي، ومن خلال وضع المزيد من الافتراضات حول مستويات الأسعار.

42. بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا لعام 2019، وبافتراض أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ستشهد انخفاضًا بالحجم نفسه (40%) في عام 2020، فمن المتوقع انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة إلى أقل من 64 مليار دولار أمريكي في عام 2020. ويفوق هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار بكثير الانخفاض الذي حدث خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009، حيث شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضًا من 173 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى 132 مليارًا في عام 2009، أي ما يعادل 23% في إجمالي التدفقات الوافدة. وللحد من آثار الجائحة، تحاول العديد

من البلدان في جميع أنحاء العالم تسريع إجراءات الموافقة على الاستثمار، وتعزيز الاستخدام المكثف للأدوات والمنصات الإلكترونية عبر الإنترنت، ووضع حوافز لبرامج البحث والتطوير في مجال الصحة للتخفيف من التأثير على تدفقات الاستثمار والشركات المحلية (الأونكتاد، 2020 ب).

ب) تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات

43. استضافت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ندوة رفيعة المستوى عبر الإنترنت في 25/1/2021 حول دور المرحلة الثانية من مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (افتياس 2.0) في التخفيف من الآثار السلبية لوباء كورونا. وجمعت الندوة مسؤولين رفيعي المستوى وشركاء وممثلين عن الدول، حيث دارت المناقشات حول نجاح المرحلة الأولى من برنامج (افتياس) من 2014 إلى 2018، وما ينبغي الاعداد له فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ (افتياس 2.0). وسوف تنفذ المرحلة الثانية من البرنامج خلال جائحة كورونا وحقبة ما بعد الجائحة لتخفيف الأثر السلبي على التجارة البينية بين الدول العربية.

44. في إطار برنامج "جسور التجارة العربية الأفريقية"، استضافت ثلاث مؤسسات من القطاع الخاص في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ندوة عبر الإنترنت في 4/2/2021، حول مكونات تمويل التجارة والاستثمار الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز التجارة الإقليمية. وشارك في الندوة كل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بالتعاون مع منتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية "ثقة". وحضر الندوة أكثر من 1000 مشارك من المؤسسات التنموية والصناديق السيادية والبنوك وشركات الاستثمار والأسهم خاصة وكذلك ممثلون عن الحكومات وقطاع الشركات.

45. خلال هذه الندوة، التي انصبّ التركيز فيها على الدعم المتعلق بالاستثمار والتجارة والتأمين، تم استعراض الفرص التجارية والاستثمارية المحتملة بين المنطقتين، لا سيما الصناعات الرئيسية كالأغذية الزراعية، والصحة والأدوية، ومواد البناء ومعداته، فضلاً عن الآلات والمعدات الكهربائية، واستُكشفت المشاريع والأنشطة التي تنطوي على نمو الاستثمار المرتبط بالتجارة ونقل المعارف والتكنولوجيا بين البلدان العربية والإفريقية. وابتغاء توسيع نطاق عضوية البرنامج تم استكشاف المشاريع والأنشطة التي تنطوي على نمو الاستثمار المرتبط بالتجارة والمعرفة ونقل التكنولوجيا بين الدول العربية والإفريقية بهدف تنمية قاعدة أعضاء برنامج "جسور التجارة العربية الأفريقية" وهو برنامج متعدد المانحين من الدول والمنظمات، ومصمم للاستفادة من الشراكات التجارية الجديدة، وتقوية الشراكات القائمة، وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين المنطقتين العربية

والأفريقية. وفي الوقت الحالي تشمل عضوية البرنامج كلا من البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق الأوبك مع تمثيل للدول الأعضاء يضم كلا من بنين والكاميرون ومصر والمغرب والسنغال وتونس.

46. نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، ورشة عمل افتراضية في 2021/2/18، حول الاتجاهات والتطورات في نظام العملات الرقمية للبنك المركزي وتأثيره المحتمل على التجارة الإقليمية بين دول غرب إفريقيا ودولياً. وسلطت ورشة العمل الضوء على الاهتمام المتزايد للبنوك المركزية بالعملات الرقمية في جميع أنحاء العالم بهدف استكشاف كيف يمكن للمصرف المركزي لدول غرب إفريقيا أن يتبنى هذا النظام في عملياته.

(ج) تسهيل التجارة

47. واصلت الأمانة العامة استعراض انتباه الدول الأعضاء إلى ضرورة إنفاذ مختلف صكوك المنظمة متعددة الأطراف في مجال التجارة. وبالرغم من أن لجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي لم تتمكن من عقد اجتماعها خلال الفترة قيد الاستعراض في هذا التقرير، فقد تم إرفاق حالة التوقيع والتصديق على اتفاقيات المنظمة الاقتصادية، ومنها نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، بهذا التقرير (الملحق 1).

48. أرسلت 14 دولة عضواً في المنظمة قوائم منتجاتها التي تشملها الامتيازات الجمركية في إطار نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وهذه الدول هي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعمان وقطر وتركيا وماليزيا وسوريا وبنغلاديش وإيران وباكستان والأردن. إضافة إلى ذلك، أشعرت كل من باكستان وبنغلاديش والأردن والمغرب وتركيا أمانة لجنة المفاوضات التجارية بما اتخذته من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

49. طلبت أمانة لجنة المفاوضات التجارية من الدول الأعضاء المعنية إشعارها بما سوف تتخذه من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب فرصة ممكنة. ورحبت اللجنة بتقديم كل من تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وإيران قوائم امتيازات حديثة لأمانة لجنة المفاوضات.

50. عليه، يتعين تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تكمل بعد عمليات التوقيع أو التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن تبادر إلى لك في أقرب فرصة ممكنة. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في إرسال المستندات المطلوبة، وفقاً للفقرات الواردة في هذا الشأن في قرارات كل من مجلس وزراء الخارجية وكومسيك. ويشمل ذلك تقديم تخفيضاتها السنوية المحددة إلى جانب قائمة المنتجات (الجدول الزمنية للامتيازات) وعيّنات من الشهادات وعينات مطبوعة من الأختام التي تُستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدابيرها الإدارية.

د) برامج بناء القدرات في مجال التجارة

51. نظم مركز أنقرة بالتعاون مع المركز الإسلامي للتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية "ورشة عمل تدريبية افتراضية حول جمع البيانات وتحليل التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" من 23 إلى 2021/3/25. بمشاركة نحو 200 متدرب من المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية ووزارات التجارة في 36 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية بما في ذلك المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ومركز التجارة العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، وشاركت في الورشة كذلك شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

52. استهدفت ورشة العمل التدريبية إدخال منهجيات جديدة لجمع ومواءمة وتحليل بيانات التجارة في الخدمات للمشاركين ومساعدة المفاوضين في التجارة في الخدمات على الاقتراب من الأسواق الجديدة باستخدام هذه البيانات بهدف تعزيز خدمات التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي مع تحقيق الأهداف ذات الصلة لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

هـ) تشجيع الاستثمار

53. تنفيذاً لقرار الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ستتظم الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدولة المضيفة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، منتدى استثمار منظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا في الربع الرابع من عام 2021. وقد أعدت الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسساتها المعنية، مذكرة تصورية عن المنتدى. والأمانة العامة بصدد الاتصال بالدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة لاستضافة المنتدى المذكور وسيتم الإعلان عن مكان وموعد المنتدى في الوقت المناسب.

54. الهدف الرئيسي للمنتدى هو استكشاف فرص الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصادات الوطنية في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتعاون مع الدول الرائدة في المنظمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا خلال فترة الجائحة وما بعدها. وستشمل الأهداف الأساسية الأخرى للمنتدى، من بين أمور أخرى: تحديد الأطر والدوافع، والمساهمة في بيئة أعمال مواتية في الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة، وخلق فرصة لرواد الأعمال لاستكشاف التحديات والفرص في قطاعات السلع الاستراتيجية الرئيسية، وتوفير منصة لأصحاب المصلحة في منظمة التعاون الإسلامي من القطاعين العام والخاص للالتقاء مباشرة بصانعي السياسات على المستويين الوطني والإقليمي بهدف تبادل الأفكار حول طرق تحسين مناخ الأعمال، وتوفير الفرصة للجهات الفاعلة العامة والتجارية لمناقشة طرق تعزيز القدرة التنافسية من خلال تبادل وجهات النظر حول قضايا مثل الوصول إلى التمويل والأسواق الخارجية.

(و) إنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات الاستثمارية

55. كلفت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، بموجب قرارها رقم 43/1-اق، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، ومن ضمنها كومسيك، باقتراح طرائق لإنشاء هيئة دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق، أعدت الأمانة العامة، بالتنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، ورقة تصورية بشأن إنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية الاستثمارات المذكورة أعلاه. وقد قُدمت هذه الورقة التصورية إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2/3/2019، كما تم تعميمها على الدول الأعضاء في فبراير 2019.

56. بناءً على ذلك، أشارت الدورة السابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في نيامي، جمهورية النيجر، في نوفمبر 2020، إلى الورقة التصورية الواردة في تقرير الأمين العام (القرار رقم 47/2-ق فقرة ب)، التي اقترحت طرائق إنشاء آلية دائمة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وطلب من الأمانة العامة تقديم ورقة المفاهيم إلى اجتماع مفتوح العضوية لفريق خبراء حكومي دولي، لتمكين المزيد من المناقشات بين الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة بهدف تحديد الأساليب المناسبة لتحقيق متطلبات الاتفاقية أعلاه. وقد تعذر عقد اجتماع فريق الخبراء في النصف الأول من عام 2021 بسبب جائحة كورونا، وسيتم الاتفاق على مواعيد الاجتماع والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.

ز) تطوير قطاع المنتجات الحلال

57. تم عقد اجتماعي مجلس الإدارة العشرين والجمعية العمومية الخامسة عشر لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (سميك) افتراضياً على التوالي يومي 2 و 3 نوفمبر 2020. ووافق مجلس الإدارة في دورته العشرين واجتماع الجمعية العمومية الخامس عشر على عضوية كل من جمهورية بنجلاديش الشعبية وجمهورية تشاد والجمهورية اليمنية بصفة أعضاء جدد في معهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية، على أن يبدأ سريان اعتباراً من 1/1/2021.

58. تماشياً مع قرار الدروة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، عُقدت القمة العالمية الثامنة للمنتجات الحلال تحت شعار "حلال للجميع، حلال من جميع النواحي، من الإنتاج إلى الاستهلاك". تم تنظيم هذا الحدث الكبير لمدة ثلاثة أيام كاملة في الفترة من 21 إلى 23 ديسمبر 2020 في مركز بولمان للمؤتمرات بالإضافة إلى متابعته عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم. ونظم هذه الفعالية المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

59. نظم معهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية (سميك) دورات التدريب التالية:

أ) دورة تدريب لمدة يومين لموظفي إدارة المواصفات والمقاييس بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت، عُقدت افتراضياً يومي 14 و 15 ديسمبر 2020. وكان التدريب باللغة العربية.

ب) دورة تدريب حول المتطلبات العامة للأغذية الحلال، عقدت افتراضياً في الفترة من 16 إلى 18/2/2021. وحضر التدريب 41 خبيراً من الدول الأعضاء في معهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية.

ج) دورة تدريبية لأعضاء المعهد حول "إجراءات العمل الفني ونظام المعلومات بالمعهد" عقدت افتراضياً في 1/3/2021. حضرها أمناء اللجنة الفنية للمعهد ورؤساء وأعضاء اللجان الفنية ومشرفو النظام.

د) دورة حول متطلبات الهيئات التي تقدم شهادة الحلال -تم عقد التدريب الأساسي افتراضياً يومي 10 و 11/3/2021. ونظمت الأمانة العامة للمعهد الدورة بالتعاون مع وكالة اعتماد الحلال في الجمهورية التركية. وشارك فيها 39 مندوباً من الدول الأعضاء في المعهد.

60. أكملت مجموعة فريق العمل التابعة لمجلس المقاييس بالمعهد خطة العمل السنوية للمجلس لمدة 3 سنوات من خلال اجتماعها الذي عقد في 3/2/2021. وتشمل الخطة بناء القدرات وبرنامج التنمية للدول الأعضاء في المعهد.

61. نظم المعهد بنجاح، الأسبوع التاسع للجان الفنية افتراضياً، من 15/ 3 الى 1/ 4/ 2021. وشارك في الأسبوع المخصص للجان الفنية ممثلو مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بصفتها منظمتي اتصال، بالإضافة الى 780 مشاركاً من 28 دولة عضو في المعهد.

خامساً- تنمية قطاع السياحة

62. كما جاء في تقرير الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك، أشادت الدورة السابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الاسلامية، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في برامج الاحتفاء المقرر تنظيمها في مختلف البلدان الفائزة. وحث مجلس وزراء الخارجية جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية عن السياحة الإسلامية لتعزيز التدفقات السياحية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

أ) الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

63. تقدمت جمهورية أذربيجان مشكورة باقتراح لاستضافة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة عام 2020، تحت شعار "دور المجتمعات المحلية في تنمية السياحة". وقد تم تأجيل هذه الدورة بسبب جائحة كورونا، بناء على قرار الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية. وطلبت الأمانة العامة من حكومة جمهورية أذربيجان أن تحدد في أقرب وقت، الموعد الجديد للاجتماع الحادي عشر للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام 2021 من أجل بدء الاستعدادات.

64. يشمل جدول الأعمال المقترح للدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة استعراض ومناقشة البنود التالية: تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنمية السياحة وقرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بشأن تنمية السياحة؛ وجائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة (2022-2023)؛ وتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ معايير السياحة الإسلامية، وما تم انجازه في مشاريع البنية التحتية السياحية؛ وتنمية وتعزيز الثقافة الإسلامية والسياحة التراثية، والمعارض السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي؛ والبحوث السياحية والتدريب والتسويق.

ب) جائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة 2021

65. فيما يتعلق بترتيبات الاحتفال بمنح مدينة غابالا لقب "مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2020"، تواصلت الأمانة العامة مع وكالة السياحة الحكومية لجمهورية أذربيجان بشأن هذه المسألة. وبناء عليه، أكدت حكومة أذربيجان أنها ستتظم حفلاً بهذه المناسبة على هامش المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء السياحة، الذي سيعقد في غابالا، جمهورية أذربيجان، في 2021. إلا أن الأنشطة المعدة بخصوص احتفال مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام 2020، قد تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا، وسيتم الاتفاق على المواعيد الجديدة لحفل مدينة السياحة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2021 والإعلان عنها في الوقت المناسب.

ج) برامج بناء القدرات في مجال السياحة

66. في إطار برنامج بناء القدرات السياحية وبالتعاون مع المركز الدولي لتنمية التجارة، نظم مركز أنقرة ورشة عمل تدريبية عبر الإنترنت حول "استراتيجيات تسويق الوجهات السياحية" في الفترة من 22 إلى 26 /3/ 2021 لصالح هيئات السياحة الوطنية في 24 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

67. نظم مركز أنقرة كذلك دورة تدريبية عبر الإنترنت حول "السياحة الحلال وخدمات الضيافة الملائمة للمسلمين" في الفترة من 22 إلى 26 /3/ 2021 لصالح متدربين من المكتب الوطني للسياحة في جزر القمر، وقد نُظمت الدورة بالتعاون مع مركز السياحة الإسلامية في ماليزيا.

68. الأهداف الرئيسية لدورة التدريب هي تقديم رؤى حول الاتجاهات الجديدة للسياحة الملائمة للمسلمين ودور الحكومات في تشجيع هذا القطاع، بالإضافة إلى مناقشة الفرص والتحديات في تطوير وتسويق السياحة الحلال. حيث تلقى المشاركون شرحاً مفصلاً حول طرق ووسائل جذب السياح المسلمين من جميع أنحاء العالم من خلال تقديم التسهيلات والخدمات وفقاً للمبادئ الإسلامية. وسلطت دورة التدريب الضوء على أهمية السياحة الملائمة للمسلمين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وشددت على الحاجة إلى زيادة الوعي والتعاون بين جميع العاملين في مجال السياحة ومن له علاقة بهذا المجال في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك منظمي الرحلات السياحية، وإدارات الفنادق، والوزارات ذات الصلة، والسلطات الدينية والأكاديميين. وقد تم تصميم هذه الدورة بما يتماشى مع حلول التدريب الافتراضية التي يقدمها مركز أنقرة من أجل تقديم خدمة أفضل لأنشطة التدريب للمركز والحفاظ على تحفيز المشاركين ومشاركتهم خلال هذا الوقت الصعب من الأزمة العالمية بسبب جائحة كورونا.

69. في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب المهني وتماشياً مع خارطة الطريق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب التقني والمهني 2020-2025، نظم مركز أنقرة دورة تدريبية للمدربين حول "السياحة وخدمات الضيافة" في الفترة من 29/3 إلى 02/4/2021 لصالح مشاركين من المؤسسات الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني في 20 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. يذكر أن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية الوطنية التركية، هي التي قدمت التي قدمت التدريب.

د) الإحصائيات السياحية

70. نظم مركز أنقرة دورتين تدريبيتين عبر الإنترنت حول "إحصاءات السياحة"، الأولى مقدمة من المعهد الوطني للإحصاء في تونس (13-15 ديسمبر 2020) والثانية مقدمة من إدارة الإحصاءات المالية (18-21 يناير 2021) لصالح مكاتب الإحصاء الوطنية في 17 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي.

71. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار سلسلة ندوات عبر الإنترنت لتبادل الخبرات الإحصائية، نظم مركز أنقرة أيضاً ندوة عبر الإنترنت حول "إحصاءات السياحة" في 24/2/2021 بمشاركة 70 مشاركاً من 17 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي.

هـ) الأبحاث والنشر في مجال السياحة

72. أصدر مركز سيسرك تقريراً شاملاً عن "السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات 2020" كوثيقة فنية أساسية للعرض على الدورة الحادية عشرة القادمة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

سادساً-التعاون في مجال النقل

73. تدرك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن النقل بوصفه قطاع دعم لوجستي وخدمي مهم، يعتبر من المحفزات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الدولية. ولا يزال تحسين مرافق النقل والاتصالات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجالاً مهماً للتعاون البيني، وفي هذا الصدد، يلخص هذا القسم التطورات الأخيرة وأنشطة منظمة التعاون الإسلامي المخطط لها في هذا القطاع الهام.

المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل

74. تمت إفادة الدورة السادسة والثلاثين للكميسيك، طلبت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 - 2/3/2019، من

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الاتفاق على الترتيبات اللازمة مع السلطات المختصة في جمهورية السودان لعقد الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل في وقت مبكر. ولهذه الغاية تعمل الأمانة العامة حالياً مع السلطات المعنية في السودان على تحديد تاريخ جديد لعقد المؤتمر المذكور الذي يتوقع منه أن يُجري تقييماً لتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكك الحديدية دكار-بورتسودان.

75. فيما يتعلق بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكك الحديدية بين دكار وبورتسودان، تجدر الإشارة إلى أنه منذ الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك، لم يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب الدول الأعضاء المعنية، والتي تشارك في هذا المشروع. ولم تتلق الأمانة العامة أي تحديث من الدول المعنية بشأن مكوناتها الوطنية المحددة لمحور النقل هذا. ودور الأمانة العامة الآن هو الدعوة ومتابعة تنفيذ هذا المشروع مع الدول الأعضاء المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تواصل الأمانة العامة استعراض انتباه الدول الأعضاء المعنية إلى الحاجة إلى إدراج الأجزاء الوطنية المعنية على طول ممر سكة حديد منظمة التعاون الإسلامي بين دكار وبورتسودان في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها وتقديم مشاريع محكمة التصميم لتأمين الدعم الفني والتمويل الكافيين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وشركائها في التنمية.

سابعاً: دور القطاع الخاص

76. ثمة إقرار عام بأن نمو القطاع الخاص يمثل عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية في أي مجتمع. وفي هذا الإطار، دعت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء إلى تعميم مراعاة دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعاون في إطار المنظمة. ومن ثم يلخص هذا الجزء من التقرير أنشطة مؤسسات المنظمة ذات الصلة.

أ) الاجتماع الثلاثون لمجلس الإدارة والدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

77. دأبت الأمانة العامة على استعراض انتباه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ضرورة زيادة العضوية في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وذلك بهدف تحسين صورة الغرفة وإبراز وجودها على كافة المستويات. وتحقيقاً لهذه الغاية، انعقد الاجتماع الثلاثون لمجلس الإدارة والدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة يومي 4 و5 سبتمبر 2020 في كراتشي، باكستان. واعتمدت الجمعية العامة برنامج الأنشطة المعدة للغرفة لعام 2021.

78. تشمل الأنشطة الرئيسية المقررة للغرفة خلال عام 2021، اجتماعات وورش عمل حول السلع الاستراتيجية (الكسافا، القمح، الأرز، السكر، منتجات الألبان)؛ وبرنامجاً تدريبياً حول التحول الرقمي؛ ومنتدى حول "الاستثمار في الاقتصاد الرقمي"؛ وبرنامج الغرفة الأكاديمي لدول منظمة التعاون الإسلامي؛ ومنتدى حول الحرف اليدوية التقليدية؛ ومنتدى حول ريادة الأعمال والشركات الناشئة؛ ومنتدى الاستثمار في السياحة الإسلامية ومنتدى السياحة الطبية؛ ومنتدى الاستثمار في التعليم العالي؛ والتجارة الإلكترونية الحلال؛ ومنتدى الاستثمار في الزراعة العضوية؛ ومنتدى الاستثمار الرياضي. ومنتدى سيدات الأعمال والنساء اللائي يتبوأن مناصب تنفيذية.

ب) أنشطة ومشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

79. تقوم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة على نحو استباقي بإنشاء روابط مع المنظمات الدولية التي تعمل في إطار المشاريع والقطاعات ذات الأولوية في الغرفة، من أجل إقامة شراكات تمكنها من اكتساب حضور وزخم عالميين. وفي هذا الصدد، تقوم الغرفة بتطوير معارفها حول منظمة التعاون الإسلامي ووكالات الأمم المتحدة من أجل الاستفادة بشكل أفضل من المنظمات الدولية في إبرام الشراكات التقنية وتبادل المعرفة وأغراض التمويل. وقد أجرت الغرفة منذ نوفمبر 2020، اتصالات مع وكالات متعددة داخل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة للتعاون في المشاريع القائمة على الأهداف المشتركة. كما تقوم الغرفة أيضاً بتطوير قاعدة بياناتها الخاصة بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والتي ستكون أداة أساسية لفريقها وأعضائها ليمكنوا من الاستفادة من هذه الشراكات لمشاريعهم المتعلقة بالدول. ونشرت الغرفة دليل التنمية البشرية "عالم أفضل" في نسخته السابعة: أهداف التنمية المستدامة 17- "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

80. أشاد الاجتماع السابع والأربعون لمجلس الوزراء بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في إنشاء (أ) شركة حلال و (ب) شركة لإنشاء وإدارة البوابات والمنافذ الحدودية بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية وتبادل السلع في تركيا.

ج) إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم

81. بناء على ماتم الإشارة إليه في التقرير المقدم الى الدورة السادسة والثلاثين للكميسي، عبرت الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية عن ترحيبها بمبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بشأن إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية وتبادل السلع في تركيا، في إسطنبول، بوصفها منظمة منتمية للغرفة الإسلامية للتجارة

والصناعة والزراعة، وأحيطت علماً بالتوقيع على اتفاقية المقر الخاصة بمركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم بين وزارة التجارة في جمهورية تركيا والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

82. دخلت اتفاقية إنشاء مركز التحكيم، التي وقعت في اسطنبول في 27/11/2019، حكومة جمهورية تركيا والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، حيز التنفيذ في 4/2/2020.

83. تواصل الغرفة الإسلامية عملها بالشراكة مع فريق اتحاد الغرف التجارية وتبادل السلع في تركيا للتحضير لافتتاح المركز وتشغيله من خلال: الاستمرار في الترويج للمركز وشرح أهميته ومميزاته للقطاع الخاص في الدول الأعضاء. وقد عقدت اجتماعات مع خبراء التحكيم المؤسسي في أنحاء مختلفة من العالم لتعريفهم بالمركز والاستماع إلى اقتراحاتهم واعداد الوصف الوظيفي لأمين عام المركز ونائبه ودراسة أنظمة المراكز المماثلة في العالم لاقتراح القواعد المناسبة للمركز، وغيرها.

(د) أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

84. شهد عام 2020 تحولاً إيجابياً بالنسبة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، حيث تحسن إجمالي الموافقات من 147.50 مليون دولار أمريكي في العام السابق إلى 306.60 مليون دولار أمريكي. وقد تم تخصيص أكثر من نصف العمليات للقطاعات عالية التأثير (بما في ذلك قطاعي المالية والبنية التحتية) وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويشمل المبلغ الإجمالي للموافقات حزمة تحفيز مخصصة لمواجهة آثار جائحة كورونا بقيمة 250.00 مليون دولار أمريكي معدة لتقديم الدعم في شكل مساعدات مالية قصيرة إلى متوسطة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء في المؤسسة.

85. أدت استجابة المؤسسة القوية لجائحة كورونا إلى تحول رقمي غير مسبوق من المؤكد أنه سيعزز تأثيره الإنمائي ويدعم تقدم المؤسسة نحو أهداف التنمية المستدامة. حيث تم إنشاء منصة رقمية مخصصة تسمى (بريدج) للمساعدة في تسهيل مشاركة المعلومات بين المؤسسات المالية الشريكة للمؤسسة، وتعزيز التحليل الذكي للأعمال والأسواق، وفتح الوصول إلى موارد التكنولوجيا المالية والخدمات السحابية، وتقليل تكاليف المعاملات المالية وتعزيز الخدمات الاستشارية للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق "جائزة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لسنة 2020 للابتكار في المجال المالي" لتكريم وعرض وتشجيع المؤسسات المالية التي تقدم حلولاً متميزة للصناعة المالية مع فرصة الحصول على تمويل من المؤسسة لتوسيع نطاق الابتكار.

86. ظلت المؤسسة نشطة في الحوارات المتعلقة بالسياسات الهامة بما في ذلك التمويل في القمة المشتركة وقمة مجموعة العشرين في الرياض. وتقتخر المؤسسة بكونها من الموقعين على الإعلان المشترك للقمة المالية المشتركة والذي أعلن فيه تحالف من بنوك حكومية للتنمية عن رغبته في المساهمة في جهود التعافي من جائحة كورونا وتوافقه مع مبادئ التمويل المستدام. ومنذ أن تولت المملكة العربية السعودية رئاسة مجموعة العشرين في ديسمبر 2019، ساهمت المؤسسة على مدار العام في دعم مجموعات العمل والمشاركة المنبثقة عن مجموعة العشرين على مدار العام.

87- عادت المؤسسة بنجاح إلى سوق الصكوك العامة، حيث أصدرت صكوكاً مدتها خمس سنوات بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، وهو أكبر إصدار للصكوك منذ إنشائها. ويعد إقبال 37 مستثمراً دولياً وإقليمياً على الاشتراك في هذه الصكوك دليلاً على ثقة المستثمرين بسمعة الائتمان الخاصة بالمؤسسة ومبادراتها في تعزيز نشاط القطاع الخاص، وسيساعد رأس المال الذي تم جمعه المؤسسة في احتواء الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، وبناء قطاع خاص مرن وتنافسي في البلدان الأعضاء فيه.

هـ) تنمية القطاع الخاص

88- تماشياً مع القرار الصادر عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ستعظم الأمانة العامة، بالتنسيق مع البلد المضيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي في الربع الثالث أو الرابع من عام 2021. وقد أعدت الأمانة العامة مسودة مذكرة تصورية تم تميمها على مؤسسات المنظمة ذات الصلة لتدوين ملاحظاتها. وتعتزم الأمانة العامة الاتصال بالدول الأعضاء في المنظمة لاستضافة المنتدى المذكور، وسوف يعلن المكان والتاريخ في الوقت المناسب.

89- إن الهدف الرئيسي لمنتدى القطاع الخاص هو تعزيز دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بوصفه محركاً للنمو، مع استثمار الخبرات والدروس المستفادة من مختلف المناطق التي تضمها منظمة التعاون الإسلامي، وإضفاء الطابع المؤسسي على حوار السياسات على مستوى المنظمة حول تنمية القطاع الخاص. وفي هذا السياق، فإن للمنتدى أهدافاً أخرى، تشمل أموراً من بينها : تعميم دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال جائحة كورونا وحقبة ما بعدها؛ وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف؛ وتطوير حجم استثمارات القطاع الخاص، وتنظيم أنشطة لمعالجة قضايا العمل والابتكار وريادة الأعمال والتنمية المستدامة للشباب والنمو الشامل، وتعزيز دور القطاع الخاص في تسريع تنفيذ البرامج الوطنية وبرامج منظمة التعاون الإسلامي للتنمية الاقتصادية من خلال

تحسين تعبئة مواردها وإمكاناتها ؛ وإتاحة فرص التواصل بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم التجارة والاستثمار البيئي.

ثامناً: برامج التخفيف من وطأة الفقر

90- لا يزال التخفيف من وطأة الفقر يمثل تحدياً كبيراً للجهود التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف مختلف مبادرات التخفيف من وطأة الفقر التي وضعتها المنظمة إلى خلق فرص عمل من خلال تعزيز المهارات والقدرة التنافسية وريادة الأعمال. وفي هذا الإطار، سوف يسلط هذا الجزء الضوء على آخر التطورات فيما يتعلق ببرامج المنظمة للتخفيف من وطأة الفقر، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا. كما يشمل أنشطة مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال التخفيف من وطأة الفقر.

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

91- جددت كومسيك في دورتها السادسة والثلاثين دعوتها السابقة للدول الأعضاء في المنظمة للوفاء بمختلف تعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقرير بشن النقص في بلوغ رأس مال الصندوق المستهدف.

92- يذكر أنه حتى 2020/1/1، بلغت المساهمة في رأس مال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 2.7 مليار دولار أمريكي، تعهدت بها 49 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (1.7 مليار دولار أمريكي) والبنك الإسلامي للتنمية (مليار دولار أمريكي). ويمثل ذلك 27% من رأس مال المستهدف للصندوق.

93- بلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة 2.585 مليار دولار أمريكي، دفع منها البنك الإسلامي للتنمية 1 مليار دولار أمريكي والدول الأعضاء 1.585 مليار دولار أمريكي. ومن أصل 49 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، أوفت 28 دولة بتعهداتها كاملة، بينما أوفت 10 دول بتعهداتها جزئياً، ولم تق 11 دولة بعد بتعهداتها. وهناك ثماني دول أعضاء في المنظمة (أفغانستان وجيبوتي وغويانا وقرغيزستان وليبيا وطاجكستان والصومال والإمارات العربية المتحدة) لم تتعهد بأي التزامات فيما يتعلق بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

94- أقر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، منذ إنشائه في عام 2007، اعتمادات بلغت قيمتها التراكمية 1.333 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ميسرة (1.07 مليار دولار أمريكي) ومنح (263 مليون دولار أمريكي) لتمويل برامج ومشروعات في دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكانت قطاعات التركيز الرئيسية هي: (1) الزراعة (45%)؛ (2) التعليم (24%)؛ (3) الصحة (13%)؛ (4) التمويل (13%). وكانت البلدان الأقل نمواً في منظمة التعاون

الإسلامي هي المستفيدة الرئيسية من هذه العمليات، حيث تلقت أكثر من 80% من تمويلات الصندوق.

95- وفقاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية الواردة في هذا الشأن، قامت الأمانة العامة باستعراض انتباه الدول الأعضاء إلى ضرورة تقديم مساهمات عينية للصندوق من خلال وقف أملاك عقارية له وأيضاً من خلال حشد مساهمات الأفراد الميسورين والمؤسسات الخيرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، خصصت كل من بنين وبوركينا فاسو وجزر القمر وكوت ديفوار أراضي للصندوق في إطار برنامج الأوقاف.

96- يحتاج صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى أموال لتوسيع أنشطته الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، ستواصل الأمانة العامة حث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها في الصندوق والإعلان عن تعهدات إضافية لتوفير المبلغ الذي أقره قادة دول منظمة التعاون الإسلامي للصندوق في عام 2005 والذي تصل قيمته إلى 10 مليارات دولار أمريكي.

ب) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

97- أطلق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في عام 2008 برأس مال قدره 12 مليار دولار أمريكي، وهو يهدف إلى النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح الفقراء. وتهدف الأولويات القطاعية في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ويركز البرنامج على المجالات التالية: (1) الزراعة والأمن الغذائي؛ (2) المياه والصرف الصحي؛ (3) توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ (4) البنية التحتية للنقل؛ (5) التعليم؛ (6) القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية.

98- في نوفمبر 2012، بعد اكتمال مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛ وصل مستوى التزامات التمويل للبرنامج من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 5 مليارات دولار، في حين بلغت تلك الالتزامات من الشركاء الدوليين الآخرين 7 مليارات دولار. وتم اعتماد تمويل ما مجموعه 480 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في 22 دولة إفريقية من الدول الأعضاء في المنظمة.

99- منذ ذلك الحين، تركز الاهتمام على تعميق تنفيذ المشروعات المعتمدة لضمان تحقيق النتائج المتوقعة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التالية قد أنجزت بنجاح، في حين لا يزال بعضها الآخر في مرحلة التنفيذ، ومن بين هذه المشاريع:

- سد الروصيرص في السودان (53.33 مليون دولار أمريكي)؛

- البنية التحتية الحضرية الأساسية لمشروع الإسكان الاجتماعي في باماكو، مالي (6.7 مليون دولار أمريكي)؛
 - مشروع الإسكان الاجتماعي في باماكو، مالي (5.7 مليون دولار أمريكي) ؛
 - طريق لينغر - ماتام، السنغال (12.12 مليون دولار أمريكي) ؛
 - بناء طريق دابونغ-بونيو الحدودي، بوركينا فاسو (7 مليون دولار أمريكي) ؛
 - إنشاء مشروع طريق كودوغو ديدوغو، بوركينا فاسو (10 مليون دولار أمريكي) ؛
 - إنشاء مشروع طريق باسار-كاتشامبا، توغو (7.5 مليون دولار أمريكي)،
 - برنامج إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في وسط وشمال وغرب كوت ديفوار (20 مليون دولار أمريكي)، إلى غير ذلك.
- 100- يقترب تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا من نهايته وسيتم إجراء تحليل لإنجاز المشاريع في الوقت المناسب من أجل تقييم الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج.

(ج) دعم تنمية بلدان حوض بحيرة تشاد

101- طلبت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2 / 2019/3، من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات التمويل الإنمائية ذات الصلة التابعة لها، بما في ذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، دعم مشروع ترانس اكوا. إضافة إلى ذلك، طلب مجلس وزراء الخارجية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومن مؤسساتها ذات الصلة دعم جهود بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للنازحين والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

102- في إطار تنفيذ هذا القرار، نظم مركز أنقرة لجنة حوض بحيرة تشاد بشكل مشترك ورشة عمل تدريبية حول "الإدارة المتكاملة والتحكم بموارد المياه" في الفترة من 19 إلى 22 أكتوبر 2020 لصالح مؤسسات الموارد المائية الوطنية في دول حوض بحيرة تشاد من خلال منصة افتراضية عبر الإنترنت. وهدفت ورشة العمل التدريبية إلى تعزيز القدرات الفنية للموظفين المهنيين في المؤسسات الوطنية للموارد المائية في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وليبيا والسودان من خلال تقديم رؤى حول كيفية تحليل وصياغة وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج المائية من خلال استخدام نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، كما هدفت إلى تبادل الآراء والخبرات حول كيفية التغلب على فجوات المعرفة الفنية في مجال إدارة المياه ومناقشة سبل ووسائل زيادة التعاون بين المؤسسات الوطنية للموارد المائية.

تاسعا: المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

103- تظل المساعدة الإنمائية أداة أساسية لتحقيق النمو والتخفيف من وطأة الفقر في الدول الإسلامية المحتاجة. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصلت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي حباها الله بالثروات مساهمتها في تمويل مختلف المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية الأخرى المحتاجة، وذلك تفعيلاً لمبادئ الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن. وفي هذا الإطار، يلخص هذا الجزء من التقرير المساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى دول أعضاء أخرى في المنظمة وكذلك دول غير أعضاء في المنظمة في السنوات الأخيرة.

(أ) المساعدات الاقتصادية والفنية المقدمة من المملكة العربية السعودية

104- استمرت حكومة المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء في المنظمة التي تواجه تحديات تنموية. وعلى وجه التحديد، خلال 2018-2019 صدرت موافقة ملكية بتخصيص مبلغ 7.5 مليون ريال سعودي، أي مليوني دولار أمريكي، لدعم معهد الدراسات الإسلامية بجامعة الفلبين لإصلاح المعهد وتوفير أثاث ومعدات مكتبية وغيرها من الاحتياجات. هذا بالإضافة إلى مبلغ 471.000 دولار أمريكي وتكلفة شحن 60 طنًا من التمور إلى حكومة الفلبين، ومبلغ 18.750.000 ريال سعودي أي 5 مليون دولار أمريكي لدعم الضحايا في جمهورية الفلبين. علاوة على ذلك، في عام 2019، تم شحن 60 طنًا من التمور إلى حكومة الفلبين بتكلفة 489 ألف ريال سعودي.

105- في عام 2018، تم دعم موازنة السلطة الفلسطينية للأشهر من أبريل إلى أكتوبر بمبلغ 525 مليون ريال أي 140 مليون دولار أمريكي، بمعدل 20 مليون دولار شهرياً. وتم التعهد بمبلغ 187.5 مليون ريال سعودي (50 مليون دولار أمريكي) لدعم الأونروا في قمة القدس التي عقدت في المملكة العربية السعودية. وهو يشمل القسطين الأول والثاني من مساهمة المملكة في صندوق الأقصى للقدس. وفي عام 2019، تم دعم السلطة الفلسطينية لشهري نوفمبر وديسمبر من عام 2018 والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019، بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار أمريكي)، بمعدل شهري 20 مليون دولار أمريكي، ومبلغ 30.8 مليون دولار أمريكي لدعم السلطة الفلسطينية للأشهر أبريل -يوليو من عام 2019، بمعدل شهري قدره 7.7 مليون دولار أمريكي.

106- ترأست المملكة العربية السعودية، ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مؤتمر المانحين الروهينجا، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف عام 2017، وتعهدت بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لمساعدة اللاجئين الروهينجا.

(ب) المساعدة الإنمائية المقدمة من الإمارات العربية المتحدة

107- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في مجال تمويل التنمية في بلدان أخرى. فخلال الفترة 2016-2019، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة 20.2 مليار دولار أمريكي مساعدات تنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. وقد خصصت الإمارات مساعداتها التنموية على المشاريع التنموية والمساعدات الإنسانية والخيرية.

108- شملت القطاعات التي وجهت إليها الإمارات العربية المتحدة مساعدتها في البلدان الأفريقية التعليم والتدريب وإمدادات المياه والقطاع الصحي والأمن الغذائي والبنية التحتية الأساسية والمساعدة الإنسانية والإغاثة. وشملت المساعدة التي قدمتها الإمارات إلى الدول الآسيوية دعم الموازنات الوطنية وبناء محطات توليد الكهرباء والتعليم والتدريب والبناء وتطوير المدن وسياسات التنظيم التجاري ودعم المؤسسات الدينية وخدمات الرعاية الاجتماعية.

109- شملت المساعدة التي قدمتها الإمارات إلى بلدان الشرق الأوسط البنية التحتية للنقل البري، وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتطوير الأراضي الزراعية. كما ساعدت في عملية إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب في الصومال وسوريا وأفغانستان والعراق ومالي وغيرها. وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك الدعم إلى عدد من البلدان في أمريكا الجنوبية، مثل سورينام وغويانا، في مجالات التعليم وإمدادات المياه وتطوير الطرق وتوفير السلع الغذائية الأساسية ودعم ميزانياتها الوطنية.

(ج) المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من تركيا

110- تضطلع تركيا بأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك في البلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل جمهورية شمال قبرص التركية (مراقب)، والبوسنة والهرسك (مراقب)،

وكوسوفو، وفي البلدان التي بها أقلية مسلمة مثل ميانمار وجنوب السودان وجورجيا. ومنغوليا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا.

111- تعد فلسطين والصومال وليبيا وبنغلاديش والنيجر وقيرغيزستان والسودان وأفغانستان والعراق وغينيا وألبانيا وباكستان وطاجيكستان وغامبيا من بين البلدان الشريكة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي في التعاون الإنمائي لتركيا. ومع ذلك، فإن التعاون الإنمائي الشامل لتركيا يشمل غالبية الدول الأعضاء في المنظمة.

112- تدعم تركيا الجهود التي تبذلها الأقليات المسلمة في ميانمار ومقدونيا والفلبين وجنوب إفريقيا وفي بعض البلدان الأخرى للحفاظ على هوياتها الثقافية والدينية، ولتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المساعدة لتلبية احتياجاتها الإنسانية العاجلة. وتؤدي مساعدة تركيا لأقلية الروهينجا المسلمة دورًا مهمًا في الحد من آثار الأزمة الإنسانية التي تواجهها.

113- تقدم تركيا المساعدة بشكل فعال لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الأزمات الإنسانية. ويعد ترميم الآثار وإنشاء مراكز ثقافية وشبابية وكذلك البنية التحتية ودعم التعليم بهدف التنمية المستدامة أيضًا من بين أولويات برنامج المساعدة التركي.

114- خلال عام 2018، قدمت تركيا مساعدات إنمائية رسمية بمبلغ إجمالي قدره 105.485.710 دولارًا أمريكيًا لدول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولا يشمل هذا المبلغ المساعدات المقدمة للدول الأعضاء غير المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(د) برنامج التأهب والاستجابة الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة جائحة كورونا

115- في الرابع من أبريل 2020، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامجًا استراتيجيًا للتأهب والاستجابة بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي. ويهدف البرنامج إلى دعم جهود الدول الأعضاء للحماية من جائحة كورونا والحد من تأثيرها وتعزيز التعافي منها. ويتبع البرنامج نهجًا شاملاً على المدى القصير والمتوسط والطويل كما يسعى إلى وضع الدول الأعضاء على مسار الانتعاش الاقتصادي مرة أخرى من خلال استعادة سبل العيش وبناء القدرة على الصمود واستئناف النشاط الاقتصادي.

116- فيما يلي مساهمات أعضاء وشركاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في البرنامج:

1. البنك الإسلامي للتنمية: 1.52 مليار دولار أمريكي

2. صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 50 مليون دولار أمريكي

3. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 300 مليون دولار أمريكي
4. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 250 مليون دولار أمريكي
5. المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 150 مليون دولار أمريكي
6. برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للعمل الخيري: 8.5 مليون دولار أمريكي
7. صندوق تحويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار مليون دولار أمريكي

عاشرا: خاتمة

117- تعتبر جائحة كورونا مشكلة عالمية تتطلب تعاون الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية للعمل معاً، وينبغي الاستفادة من التعاون البيني في منظمة التعاون الإسلامي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ينبغي على الهيئات الوطنية في الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة زيادة جهودها لتنظيم المزيد من منتديات الأعمال والاستثمار الافتراضية، والندوات التدريبية للقطاعين الخاص والعام من أجل إيجاد حلول للتخفيف من آثار الجائحة وحقبة ما بعدها.

118- من شأن المؤتمرات الإسلامية الوزارية المقبلة حول الزراعة والأمن الغذائي، والسياحة، والعمل، والنقل، تعزيز التعاون الإسلامي البيني في هذه القطاعات الهامة. ولنتائج هذه المؤتمرات أهمية بالغة لتوطيد التعاون فيما بين دول المنظمة في قطاعات حيوية مثل تطوير السياحة، والنهوض بالعمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتطوير الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من بين أمور أخرى.

119- علاوة على ذلك، فإن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمارات في إطار منظمة التعاون الإسلامي وتوسيعها يظل أداة فعالة لزيادة التجارة الإسلامية البينية وتسهيل مشاركة الدول الأعضاء في المنظمة في الاقتصاد العالمي. وعلى المنوال نفسه، تسهم المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول المنظمة الميسورة للدول المحتاجة الأعضاء في المنظمة في نمو اقتصادات هذه الدول، مما يجعل هذه المساعدات عنصراً مهماً في تحقيق التعاون والتضامن بين دول المنظمة خلال فترة الجائحة وما بعدها. وفي هذا الصدد، فإن عقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في إفريقيا سوف يسلط الضوء على الإمكانيات الاستثمارية لإفريقيا وسيجذب الاستثمارات إلى المنطقة.

120- لذلك من المهم أن تستفيد الدول الأعضاء على نحو ملائم من إطار التعاون الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، وأن تتضمن دونما تأخير إلى العديد من صكوكه متعددة الأطراف، وأن تتخبط في أنشطته المختلفة الرامية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها. ومع ذلك، فإن التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي أصبح مطلوباً أكثر من أي وقت مضى ليس لإبطاء واستئصال انتشار جائحة كورونا فحسب ولكن أيضاً لوضع سياسات وتدابير فعالة للتخفيف من آثاره اللاحقة.

121- علاوة على ذلك، فإن إنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات في مجال الاستثمار بموجب المادة 17 من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات، يعد من أولويات خطة عمل المنظمة، ومن شأنه أن يشجع أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبادل التجاري في الدول الأعضاء في المنظمة.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

إدارة الشؤون الاقتصادية

الثاني من مايو 2021

قائمة الدول الأعضاء التي وقعت / صدّقت
على مختلف الاتفاقيات والأنظمة الأساسية التي تحكم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري		اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية		بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس		النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي		النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي	
	أقرت بموجب القرار رقم 8/1 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقرت بموجب القرار رقم 12/7 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد - العراق 1981/6/5- 1	أقرت بموجب القرار رقم 12/7 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقرت بموجب القرار رقم 12/7 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقرت بموجب القرار رقم 12/7 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقرت بموجب القرار رقم 12/7 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقر بموجب القرار رقم 8/1 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقر بموجب القرار رقم 8/1 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقر بموجب القرار رقم 8/1 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقر بموجب القرار رقم 8/1 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية طرابلس - ليبيا 1977/5/22- 16	أقر بموجب القرار رقم 13/16 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي - النيجر 1982/8/26- 22	أقر بموجب القرار رقم 13/16 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي - النيجر 1982/8/26- 22	أقر بموجب القرار رقم 15/17 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء - اليمن 1984/12/22- 18	أقر بموجب القرار رقم 15/17 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء - اليمن 1984/12/22- 18	أقر بموجب القرار رقم 15/17 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء - اليمن 1984/12/22- 18	أقر بموجب القرار رقم 15/17 - أقر الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء - اليمن 1984/12/22- 18	أقر بموجب القرار رقم 40/3 - أقر الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية كوناكري - غينيا 2013/12/11- 9	أقر بموجب القرار رقم 40/3 - أقر الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية كوناكري - غينيا 2013/12/11- 9	أقر بموجب القرار رقم 43/2 - أقر الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية طشقند/أوزبكستان 2016/10/19- 18	أقر بموجب القرار رقم 43/2 - أقر الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية طشقند/أوزبكستان 2016/10/19- 18
	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع
أفغانستان	2010/10/08	2018/02/04	2010/10/08	-	-	-	-	-	-	-	2018/02/04	-	-	-	-	-	2013/12/10	2016/07/20	-	-
ألبانيا	-	-	1996/11/16	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	1980/05/20	2007/03/19	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2007/12/01	-	2007/10/23	-	-	-	-	-
أنجيحان	2006/06/20	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2006/06/20	-	2016/12/16	2006/06/20	-	-	2017/11/23	2018/10/01
البحرين	1980/05/21	80/08/30	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2021/03/30	2021/03/30
بنجلاديش	1977/12/05	1978/04/18	1997/11/04	-	1997/11/04	2012/08/13	-	2012/08/13	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14
بنين	2012/08/13	-	2012/08/13	-	2012/08/13	2012/08/13	-	2012/08/13	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14	2012/08/14
بروناي دار السلام	2015/05/20	2/11/2017	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوركينافاسو	1985/12/23	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	1978/01/23	83/07/11	1994/10/25	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26
جزر القمر	1978/04/28	81/01/16	30/6/2012	-	2010/10/07	2010/10/07	-	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07	2010/10/07
كوت ديفوار	2009/11/07	-	2009/11/07	-	2009/11/07	2009/11/07	-	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07	2009/11/07
جيبوتي	1979/04/21	-	82/08/25	-	2012/01/25	2012/01/25	-	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25	2012/01/25
مصر	1977/11/08	78/06/06	-	-	87/12/16	96/11/15	99/12/31	96/11/15	87/12/16	96/11/15	99/12/31	96/11/15	87/12/16	96/11/15	99/12/31	96/11/15	87/12/16	96/11/15	99/12/31	96/11/15
الغابون	1978/01/23	2008/01/21	-	-	2008/01/21	2008/01/21	-	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21	2008/01/21
غامبيا	1980/05/21	2009/08/11	93/09/04	2009/08/11	1993/09/05	2009/08/11	-	2009/08/11	1993/09/05	2009/08/11	-	2009/08/11	1993/09/05	2009/08/11	-	2009/08/11	1993/09/05	2009/08/11	-	2009/08/11
غينيا	1977/12/26	81/02/10	1995/11/08	2003/06/20	1995/11/08	2003/06/20	-	2007/11/17	2007/09/12	-	2007/09/12	-	2007/09/12	-	2007/09/12	-	2007/09/12	-	2007/09/12	-
غينيا بيساو	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	2009/11/08	-	2009/11/08	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-	2009/11/08	-
غويانا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	1979/04/30	80/01/08	83/05/01	83/12/03	92/02/04	2011/07/14	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06	2011/09/06
إيران	1995/11/08	95/11/07	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15	95/11/08	94/09/15
العراق	1978/07/02	1978	-	2015/07/09	01/10/24	2015/07/09	-	2015/07/09	01/10/24	2015/07/09	-	2015/07/09	01/10/24	2015/07/09	-	2015/07/09	01/10/24	2015/07/09	-	2015/07/09
الأردن	1977/12/29	79/05/10	98/11/04	99/02/25	93/02/01	99/02/25	98/11/04	99/02/25	93/02/01	99/02/25	98/11/04	99/02/25	93/02/01	99/02/25	98/11/04	99/02/25	93/02/01	99/02/25	98/11/04	99/02/25
كازاخستان	2015/11/25	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	1977/12/05	80/05/10	81/11/18	83/04/12	04/11/26	2013/04/17	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20
قرغيزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	1996/11/15	03/11/26	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06	96/11/15	05/03/06
ليبيا	1977/12/05	78/04/15	94/10/25	96/02/13	92/02/05	1992/11/02	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	1978/05/18	81/01/14	87/09/30	-	04/06/30	2004/08/23	06/03/27	2006/05/20	2007/11/17	2008/10/14	2007/11/17	2008/10/14	2007/11/17	2008/10/14	2007/11/17	2008/10/14	2007/11/17	2008/10/14	2007/11/17	2008/10/14
المالديف	1977/12/17	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مالي	1978/04/27	1981/08/08	-	82/05/24	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

	2019/03/02	-	2013/12/10	2016/07/20	2012/11/6	2014/10/29	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/6	-	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/6	2016/07/20	2012/11/06	1979/05/09	1977/11/08	موريتانيا
		-	2016/04/28	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موزمبيق
		-	-	2006/07/31	-	-	1985/12/30	06/07/25	00/10/26	2013/06/07	08/10/24	2013/03/07	2008/10/24	06/07/25	93/09/29	1990/05/07	1981/11/02	1979/04/16	1978/01/23	المغرب
		2015/12/12	2013/12/10	2010/09/10	-	2010/09/10	-	-	1984/12/08	-	2012/09/10	-	2012/09/10	-	2012/09/10	-	2012/09/10	1978/08/07	1978/05/18	النيجر
		-	2019/08/29	-	2009/11/09	-	1998/11/04	-	1998/11/04	-	2009/11/09	-	2009/11/09	-	1998/11/04	-	1998/11/04	-	1998/11/04	نيجيريا
		-	-	-	-	-	-	-	-	2009/01/20	08/10/24	2009/01/20	08/10/24	07/07/08	07/05/06	94/12/10	94/10/25	81/04/28	1980/04/15	سلطنة عمان
		2020/07/13	2019/04/15	2010/7/16	2010/7/16	86/04/30	-	1989	-	13/04/2012	08/09/03	07/11/20	07/02/17	93/10/11	94/10/25	82/07/10	81/12/20	1978	1978/01/14	باكستان
		2016/03/08	2013/12/10	2014/8/19	1999/11/07	86/11/11	87/01/03	2013/04/16	83/05/22	20/12/2011	2010/12/27	20/12/2011	2010/12/27	2011/07/12	92/09/10	82/03/15	82/03/15	80/03/18	1978/04/28	فلسطين
		2017/12/26	2016/04/28	2017/11/25	-	-	-	2002/11/05	01/10/21	09/09/02	09/11/07	09/10/27	2008/10/23	2007/03/11	2004/11/26	2002/11/05	2000/10/26	80/09/09	1978/09/24	قطر
	2018/11/11	2018/09/30	2016/03/15	2013/4/15	-	-	-	2004/04/11	-	11/08/2010	09/11/09	08/06/09	08/06/02	07/01/01	92/09/10	84/09/17	85/06/23	79/06/27	1978/01/14	المملكة العربية السعودية
		-	2017/07/11	2012/5/5	2007/11/17	89/02/04	87/06/17	89/02/04	87/06/17	-	-	-	-	94/06/30	91/09/09	94/06/30	87/06/17	79/02/28	1977/12/25	السنغال
		-	2013/12/10	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	09/11/09	-	09/11/09	-	2007/11/17	-	2007/11/17	-	2007/11/17	سيراليون
		-	2013/12/10	2010/5/13	2009/11/08	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	84/11/25	1983/12/19	-	1978/12/24	الصومال
	2019/03/02	-	2013/12/10	2003/01/28	2000/10/26	2006/08/26	93/09/04	06/08/26	93/09/04	-	2013/03/18	-	2013/03/18	-	92/05/13	02/05/30	1981/12/20	-	1978/01/14	السودان
		-	2013/12/10	2013/11/22	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سورينام
		-	-	-	1999/11/07	-	-	2002/04/02	-	2010/04/15	08/10/24	2008/07/30	06/05/23	05/11/27	04/11/26	2010/01/04	01/10/21	80/07/15	1978/06/04	سوريا
		-	2016/04/28	2021/01/01	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1997/11/04	-	1997/11/04	طاجيكستان
		-	-	-	-	-	-	-	2013/02/06	-	-	-	-	-	92/01/14	-	-	-	1978/04/27	تشاد
2021/04/29	2021/04/29	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توغو
-	-	-	-	2006/3/27	2001/9/18	2000/02/14	1995/11/8	1983/11/11	1983/01/06	-	2007/9/12	-	2005/11/25	2000/7/31	93/1/21	83/11/11	82/6/10	80/4/13	1979/01/27	تونس
-	2017/07/11	2019/10/22	2013/12/10	2010/7/15	1999/11/07	-	-	-	-	2009/11/2	2007/9/12	2008/05/02	2005/11/24	1991/11/28	1991/09/23	1991/02/09	1987/07/16	1982/7/02	1977/12/29	تركيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تركمنستان
		2017/10/25	2015/01/12	2009/04/05	2006/11/24	1989/03/21	1989/05/30	1989/03/21	1989/05/30	2008/10/12	2007/09/12	2008/10/12	2006/11/24	2005/08/15	2004/11/26	1989/01/14	1989/02/12	1979	1977/12/29	الإمارات العربية المتحدة
-	-	-	2013/12/10	2013/11/22	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2001/11/14	1993/09/05	1987/02/10	1987/11/26	01/11/14	1978/08/08	أوغندا
-	-	-	-	2018/11/4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أوزبكستان
-	-	-	-	-	2006/11/14	-	1994/10/25	2008/3/26	1994/10/25	-	-	-	-	-	-	-	1982/6/12	-	1977/12/29	اليمن
3	8	15	34	41	23	19	24	17	25	18	30	18	31	31	40	29	38	32	49	المجموع

2021 /04/29